

أدوات الإعلام





الفهرس

- ١ . أنواع شهادات الإيداع .
- ٢ . أهم عناصر وخصائص شهادات الإيداع .
- ٣ . مميزات شهادات الإيداع (DRs) بالنسبة للشركات المصدرة
- ٤ . مميزات شهادات الإيداع الدولية (DRs) بالنسبة للمستثمرين
- ٥ . أطراف شهادات الإيداع .
- ٦ . الإجراءات المتبعة لإصدار شهادات الإيداع .
- ٧ . مستندات وإجراءات التعامل على شهادات الإيداع بالبورصة المصرية .
- ٨ . المستندات والإجراءات الخاصة بالإصدار المبدئى (تطلب من بنك الإيداع والشركة المصدرة) .
- ٩ . المستندات والإجراءات اللازمة لبدء إستبدال شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية .
- ١٠ . كيفية تنفيذ عمليات التحويل لإستبدال (إصدار/إلغاء) .
- ١١ . شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية فى البورصة المصرية .



شهادات الإيداع هي أداة مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية، يقوم بإصدارها إحدى المؤسسات أو البنوك الدولية (مثل بنك أوف نيويورك Bank of New York أو دويتش بنك Deutsche Bank) بالدولار الأمريكي أو أى من العملات الأجنبية الأخرى المتداولة بالسوق الحرة مقابل الاحتفاظ بغطاء يقابلها من الأسهم المحلية، وذلك بناء على اتفاق مع شركة مصدرة محلية. ويتم إيداع الأوراق المالية الخاصة بتلك الشركة لدى وكيل بنك الإيداع أو بنك الإصدار (فى المعتاد يكون بنك محلى) ومن ثم فإن هذه الشهادات يتم تداولها كبدل عن الأوراق المالية الأصلية، ولأن مالك شهادات الإيداع هو فى حقيقة الأمر مالك الأسهم المحلية المقابلة لها (حسب نسبة تحويل متفق عليها) فإن له كافة حقوق مالك السهم المحلى من حيث التوزيعات النقدية والعينية وبيع الأسهم... إلخ.

أنواع شهادات الإيداع



• شهادات الإيداع الأمريكية (American Depository Receipts (ADRs) وهى تلك الشهادات التى يتم إصدارها وتداولها فى الولايات المتحدة الأمريكية مقابل إيداع الأوراق المالية لإحدى الشركات الأجنبية.

• شهادات الإيداع الدولية (Global Depository Receipts (GDRs) وهى تلك الشهادات التى يتم إصدارها وتداولها فى أكثر من سوق مالى من أسواق المال الدولية (خاصة فى أوروبا)، وذلك وفقاً لشروط ومتطلبات تلك الأسواق.

أهم عناصر وخصائص شهادات الإيداع



الشركات المصدرة: لا بد أن يكون للشركات المصدرة لشهادات إيداع مقابل أسهمها المحلية نتائج أعمال قوية وسجل يوضح الأداء الجيد على مدار الثلاث سنوات السابقة للإصدار، وتقوم هذه الشركات عادة عن طريق بنوك الحفظ المحلية بتزويد بنوك الإيداع وحملة شهادات الإيداع الدولية بالمعلومات الخاصة بالشركة مثل التقارير السنوية، ومواعيد وقرارات الجمعيات العامة والقرارات الخاصة بالشركة.

عملة الإصدار: تصدر شهادات الإيداع بالدولار الأمريكى أو أى عملة يتم تداولها بالسوق الحرة فى حين أن الأسهم المحلية تكون بالعملة المحلية مما يلغى مخاطر سعر الصرف التى قد تواجهها الشركة المصدرة وكذلك المستثمرين الأجانب.

القيود بالبورصة: تصدر شهادات الإيداع بالسوق الخارجى ويتم قيدها بالبورصات العالمية مثل بورصة لندن وبورصة لوكسمبورج وبورصة نيويورك، هذا وتعتبر كل

من بورصة نيويورك وبورصة لندن من أكثر البورصات التي تقيد الأوراق المالية الأجنبية وأيضا شهادات الإيداع الدولية طبقا لنفس الشروط مع اختلاف بسيط، من حيث سرعة وسهولة إجراءات قيد الشهادات بها .

التسوية والمقاصة: تتم إجراءات التسوية والمقاصة من خلال أنظمة متعارف عليها دولياً مثل يوروكلير (Euroclear)، وكليير ستريم (Clear Stream) في أوروبا، ونظام دي تي سي (DTC) في الولايات المتحدة.

الأرباح: تقوم الشركة المصدرة بتوزيع الأرباح بالعملة المحلية في حين يقوم بنك الإيداع الدولي بتحويل تلك الأرباح إلى الدولار الأمريكي أو العملات الأجنبية الأخرى وتوزيعها على ملاك شهادات الإيداع بعد خصم الضرائب إن وجدت.

حرية التداول: تتصف شهادات الإيداع الدولية بحرية التداول حيث يقوم الأجانب بتداولها بحرية في أسواق المال الدولية.

شراء وبيع واستبدال شهادات الإيداع: يمكن لحامل شهادات الإيداع القيام ببيعها في السوق العالمي واسترداد أمواله المستثمرة أو إعادة شراء شهادات إيداع جديدة في السوق العالمي (طريق مباشر)، كما يمكن له إلغاء شهاداته واستبدالها بالأسهم المحلية والتي يمكن تداولها في السوق المحلي بالعملة المحلية كما يحق له استبدال الأسهم المحلية مقابل إصدار شهادات إيداع جديدة تكون صالحة للتداول في السوق العالمي.

الطلب على شهادات الإيداع: هذا وينتج الطلب على شهادات الإيداع الدولية عن رغبة المستثمرين (أفراد كانوا أو مؤسسات) في تنويع محافظهم المالية دولياً لكي تزيد العوائد من تلك المحافظ في حين يتم تقليل المخاطر.

تجدر الإشارة إلى أن العقبات المتعددة مثل نظام تسويات العمليات غير الفعال، وخدمات الحفظ غير الواضحة وتحويلات العملة المكلفة، قد تحبط بعض المستثمرين الأجانب ولا تشجعهم على المجازفة بأموالهم خارج السوق العالمي بالإستثمار في الأسواق المحلية مباشرة.

لذا فإن شهادات الإيداع الدولية تقوم بالتغلب على مشكلة تسوية العمليات (التي تتم عادة من خلال نظم المقاصة المعروفة دولياً مثل يوروكلير (Euroclear)، وكليير ستريم (Clear Stream)، ونظام دي تي سي (DTC)، بناءً على السوق الذي يتم به تداول تلك الشهادات)، وتقوم أيضاً الشهادات بالتغلب على عقبات سعر صرف العملات الأجنبية أو صعوبات ملكية الأجانب للأسهم التي قد تتواجد في السوق المحلي.

مميزات شهادات الإيداع (DRs)

بالنسبة للشركات المصدرة:



- توسيع قاعدة المساهمين والانتشار في الأسواق الدولية.
- ضمان وسيلة مرنة للتمويل في المستقبل، خصوصاً في حالة قيام الشركة بإصدار جديد على شكل شهادات إيداع دولية.
- توفير درجة سيولة أعلى من وسائل التمويل الأخرى.
- توسيع نطاق سوق تداول الأسهم عن طريق قاعدة أكبر وأكثر تنوعاً من المستثمرين، وزيادة سيولة الأسهم المحلية.
- تعد فرصة جيدة لعرض نشاط الشركة المصدرة في الأسواق الدولية مما يعود بالفائدة على أعمال الشركة ويوفر لها دعماً قوياً.
- تعد وسيلة فعالة لنشر المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة المصدرة في الأسواق الدولية.
- تعد شهادات الإيداع من الأدوات المالية المتداولة لدى المستثمرين في الأسواق المالية الدولية.
- تتميز تلك الأداة المالية بحرية التداول في أسواق المال الدولية.
- تعد وسيلة ملائمة للإستثمار في أسواق المال الدولية.

مميزات شهادات الإيداع الدولية (DRs)

بالنسبة للمستثمرين:



- درجة شفافية عالية وسهولة في إجراءات التسوية والمقاصة من خلال أنظمة متعارف عليها دولياً مثل يوروكلير (Euroclear)، وكليير ستريم (Clear Stream) في أوروبا، ونظام دي تي سي (DTC) في الولايات المتحدة.
- سهولة عمليات الشراء والبيع بالكميات المطلوبة مما يوفر السيولة للمستثمر.
- توفر للمستثمرين أداة مناسبة لإمتلاك الأسهم الأجنبية أى الإستثمار في سهم ما في بلد ما.
- يحدد سعر شهادات الإيداع الدولية ويتم تداولها بالدولار الأمريكى ويتم توزيع الأرباح المقررة لها بالدولار الأمريكى وبسعر الصرف السائد بالسوق في ذلك الوقت مما يحد من مخاطر تقلبات أسعار العملات.
- إنخفاض تكاليف التداول والحفظ عنها في السوق المحلية.
- تتغلب شهادات الإيداع الدولية على قيود الإستثمار الأجنبى، فمثلاً هناك بعض البنوك وصناديق الإستثمار التى يمنعها النظام الأساسى من الإستثمار مباشرة في الأوراق المالية الأجنبية فتستثمر أموالها في شهادات الإيداع.
- عدم خضوع هذا النوع من الأوراق المالية في بلد الإصدار للضرائب كما هو الحال في جمهورية مصر العربية.



لكي يتم إصدار شهادات الإيداع الدولية بنجاح لابد من تعاون عدد من المؤسسات أو الأشخاص الاعتبارية مع الشركة المصدرة ويكون لكلا منهم دور محدد فى عملية الإصدار. ويمكن شرح دور الأطراف الأساسية التى لها علاقة بشهادات الإيداع الدولية فيما يلى :

الشركة المصدرة

هى الشركة التى سوف تعبر للأسواق الدولية عن طريق إصدار شهادات الإيداع، وهى تقوم بإعداد طلب لقيود وإصدار شهادات إيداع.

البنك المدير للإصدار (صانع السوق - بنك الاستثمار)

هو المسئول عن تسويق شهادات الإيداع الدولية الخاصة بالشركة المصدرة، ويقدم إستشارات للشركة المصدرة فيما يخص أنواع الأوراق المالية المصدرة (أسهم أو سندات وغيرها) وسعرها والعوائد عليها .

بنك الإيداع الدولى (بنك الحفظ الدولى)

هو البنك الذى تقوم الشركة المصدرة بتكليفه بإصدار شهادات الإيداع فى مقابل الأسهم المحلية ويعتبر الوكيل الدولى للشركة المصدرة، هذا و يعتبر كل من بنك أوف نيويورك (Bank of New York)، ودويتش بنك (Bank Deutsche) من أكبر بنوك الإيداع لشهادات الإيداع الدولية.

وكيل بنك الإيداع الدولى (بنك الحفظ المحلى)

هو البنك المحلى الذى يقوم بحفظ رصيد الأسهم المحلية الخاصة ببنك الإيداع الدولى والتى تعتبر غطاء لشهادات الإيداع المصدرة ويتم اختياره من قبل بنك الإيداع الدولى والذى يتعاون معه بصفة خاصة فى إجراءات الإستبدال من وإلى شهادات الإيداع، تحصيل أرباح وأى توزيعات مقابلة لشهادات الإيداع.

مراجع الحسابات

ويقوم بإعداد القوائم المالية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية وتقديم الإستشارات للشركة وخاصة الإلتزام بقواعد الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات.

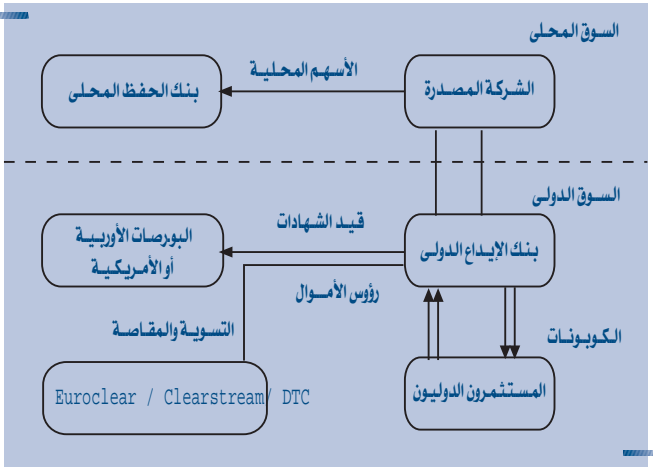
المستشار القانوني للإصدار

ويقوم بتقديم الاستشارات القانونية للشركة خاصة بالالتزام بالقوانين والقواعد المطبقة في الأسواق العالمية.

شركات الوساطة

وتقوم بالترويج لشهادات الإيداع المصدرة من الشركة لعملائها في الأسواق العالمية مما يساعد على ضمان وجود طلب قوى على شهادات الإيداع في الفترة الأولى من تداولها في الأسواق العالمية.

- ويوضح النموذج التالي علاقات شهادات الإيداع بالأطراف المختلفة:



الإجراءات المتبعة لإصدار شهادات الإيداع



- مراجعة القوائم المالية الخاصة بالشركة المصدرة بواسطة مكتب مراجعة معتمد دولياً حيث يتعين على الشركات الراغبة في إصدار شهادات إيداع دولية في الولايات المتحدة مثلاً توافق قوائمها المالية لثلاث سنوات سابقة على الإصدار مع قواعد المحاسبة والمراجعة الأمريكية أو الدولية.

- عقد اجتماعات أولية مع عدد من مديري إصدار شهادات الإيداع الدولية

والمستشارين القانونيين ومراجعي الحسابات وبنوك الإيداع والحفظ لتحديد من سيتم التعامل معه.

- موافقة مجلس إدارة الشركة على إصدار شهادات إيداع دولية وعلى عقود الإتفاقات الخاصة بمدير الإصدار وبنوك الإيداع والحفظ والسعر المحدد لطرح الشهادات.
- تقوم الشركة بتعيين مدير الإصدار والأطراف الأخرى لعملية الإصدار والمنوط بهم عقدا عدد من الإجتماعات للإتفاق على حجم وكيفية طرح الشهادات ومعدل الإستبدال بينها وبين الأسهم المحلية.
- يقوم فريق عمل يضم مستشارين قانونيين وماليين بإعداد دراسة فنية مستفيضة للشركة وجمع المستندات المطلوبة لإعداد نشرة الإصدار.
- تقوم الشركة بالدعوة لإنعقاد جمعية عامة للحصول على موافقة حملة الأسهم على إصدار الشهادات.
- الحصول على موافقة الجهات الحكومية والقانونية المعنية مثل وزارتي المالية والإستثمار حيث تشترط القوانين فى بعض الدول حصول الشركة على موافقة البنك المركزى والجهات التى تشرف على سوق المال قبل إصدار شهادات الإيداع الدولية.

مستندات وإجراءات التعامل على شهادات الإيداع بالبورصة المصرية



تضمنت قواعد وإجراءات التعامل على شهادات الإيداع مقابل أوراق مالية محلية بالبورصة المصرية مستندات بدء التعامل على شهادات الإيداع لأول مرة بحيث أصبح لازما على الأطراف ذات الصلة تقديم مجموعة متكاملة من المستندات، يتم دراستها وفحصها وإقرار بدء الإستبدال على ضوء ما تتضمنه من بيانات، وتشمل تلك المستندات المجموعات الآتية:

المستندات والإجراءات الخاصة بالإصدار المبدئى

(تطلب من بنك الإيداع والشركة المصدرة)



- تفاصيل الإتفاق (أو نسخة من الإتفاق) بين الشركة المصدرة وبنك الإيداع الدولى بحيث يتم الوقوف على بيانات الإصدار الأساسية وتشمل:

- معدل التحويل (الأسهم : شهادة الإيداع).
- السعر المبدئى المتوقع لبداية التعامل .
- الحد الأدنى من كمية شهادات الإيداع المطلوب قيدها فى البورصة العالمية .
- السوق أو الأسواق المراد التعامل فيها .
- تاريخ بدء التعامل فى السوق العالمى والمستوى الذى سوف يتم فيه الإدراج أو القيد .
- الجهة المفوضة لإتمام عملية القيد فى السوق العالمى .
- بنك الإستثمار (Investment Bank) القائم بالترويج فى حالة الطرح أو زيادة رأس المال .
- بنك الحفظ المحلى للورقة المالية .

مستندات توضح طريقة الإصدار المبدئى:

- تقدم الشركة المصدرة وكذلك بنك الإيداع ما يوضح أسلوب الإصدار المبدئى كما يلى:

- قيام أحد المساهمين أو مجموعة منهم ببيع جزء من أسهمهم المحلية لعميل أو مجموعة من العملاء خارج جمهورية مصر العربية فى شكل شهادات إيداع .
- زيادة رأس المال .
- تحويل الكمية المبدئية من الأسهم المحلية ليقوم بنك الإيداع بإصدار شهادات إيداع مقابلة لها يتم إدراجها فى أحد مستويات الإدراج أو القيد بالبورصة الأجنبية .

• ومن المستندات المطلوبة :

- بيان بأسماء القائمين بالتحويل للكمية المبدئية .
- كشوف الحساب المبينة لرصيد الأسهم المحلية للقائمين بالتحويل .
- نسخة من الدراسة التى قام بها بنك الإستثمار للإصدار .

المستندات والإجراءات اللازمة لبدء إستبدال شهادات الإيداع بمقابل أسهم محلية



(تتقدم بها كل من الشركة المصدرة وبنك الإيداع وبنك الحفظ المحلى)

أولاً: مستندات لازمة لبدء حركة الإستبدال (إصدار / إلغاء)

- 1- خطاب من بنك الإيداع يوضح وكيل بنك الإيداع .
- 2- خطاب (أو نسخة) من اتفاقية الحفظ بين بنك الإيداع الدولى وبنك الحفظ المحلى .

٣- كشف حساب من أمين حفظ بنك الإيداع الدولي يوضح الرصيد المبدئي من الأسهم المحلية والتي صدر مقابلها شهادات إيداع دولية أدرجت في البورصة الأجنبية.

٤- خطاب من بنك الإيداع يفيد قيام بنك الإيداع الدولي بإصدار شهادات إيداع قابلة للتداول في الأسواق الخارجية.

٥- خطاب معتمد من بنك الحفظ المحلي بتوقيعات المسؤولين.

ثانياً: مستندات لتحقيق جوانب تتعلق بالإفصاح والشفافية:

وتشمل مجموعة من التعهدات الضرورية لضبط حركة استبدال شهادات الإيداع والرقابة على نواحي متعلقة بالإفصاح والشفافية:

١- تعهد من جانب الشركة المصدرة للورقة المالية بالالتزام بكافة قواعد وإجراءات التداول المعمول بها في البورصة المصرية، وكذا تعهد بالالتزام بكافة قواعد وإجراءات القيد والإفصاح المعمول بها في البورصة المصرية.

٢- تعهد بالالتزام من الشركة المصدرة بعدم إجراء أية تحويلات على أسهم الخزينة، وكذا إخطار البورصة بأية تعاملات على شهادات الإيداع في البورصة العالمية، ومن جانب آخر تعهد من بنك الإيداع بعدم تحصيل أية توزيعات نقدية أو عينية في حالة كون المالك المستفيد هو الشركة المصدرة (أسهم خزينة) ووجوب إخطار البورصة فوراً.

٣- تعهد الشركة المصدرة بإخطار البورصة بكافة تعاملات الداخلين على الورقة المالية للشركة المصدرة.

٤- تعهد بنك الإيداع بعدم التصرف في الأسهم المحلية المحفوظة كغطاء لشهادات الإيداع، وكذا تعهد مماثل من بنك الحفظ المحلي.

٥- تعهد بسداد كافة رسوم ومصاريف الإدارة التي تعتمد عليها البورصة نظير إتمام عمليات الاستبدال.

٦- تعهد بنك الحفظ المحلي بموافاة البورصة شهرياً (الحد الأقصى حتى خامس يوم عمل في الشهر التالي) بأرصدة بنك الإيداع من الأسهم المحلية المحفوظة لديه كغطاء لشهادات الإيداع.

ثالثاً : رسوم الخدمات

- يتحمل المساهم القائم بإجراء عملية الإستبدال رسوم مقابل الخدمات المؤداة لإتمام عملية الإستبدال تشمل:
 - عمولة شركة السمسرة، وكذا عمولة الجهة القائمة بإجراء الإستبدال كوكيل للمساهم.
 - العمولات والرسوم التي تؤدي إلى بنك الإيداع الدولي.
 - ربع فى الألف من قيمة الأسهم المحلية التي يتم عليها الإستبدال، تؤدي للبورصة وتسدد بالدولار الأمريكى وفقاً لسعر الصرف المعلن من البنك المركزى المصرى.
 - تحصيل مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى من الشركة المصدرة لدى فحص ودراسة الشركة للبدء فى إجراءات الإستبدال فى المرة الأولى فقط.

كيفية تنفيذ عمليات التحويل لإستبدال (إصدار / إلغاء) شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية فى البورصة المصرية



١- إصدار شهادات إيداع جديدة مقابل إيداع أسهم محلية

يحق للمستثمر الحصول على شهادات إيداع جديدة من خلال إيداع أسهم محلية مقابلة لها (وحسب نسبة التحويل) طرف بنك الحفظ المحلى بإسم بنك الإيداع الدولي والذي يقوم بإصدار شهادات إيداع جديدة عبر الخطوات التالية:

- يقوم المستثمر الراغب فى الحصول على شهادات إيداع جديدة بإخطار شركة الوساطة فى الأوراق المالية التي يتعامل معها.
- يقوم وكيل العميل (أى طرف له فى حساب يوروكلير (Euroclear) أو كليير ستريم (Clear Stream) أو دى تى سى (DTC) بإخطار بنك الإيداع الدولي بطلب تحويل متضمنا البيانات الأساسية ومنها:

- اسم الورقة المالية.

- كمية الأسهم المحلية والمطلوب إصدار شهادات إيداع مقابلها.

- اسم أمين الحفظ للمستثمر والذي يحتفظ برصيد المستثمر من الورقة المالية.

- يقوم بنك الإيداع الدولي بإخطار وكيله (بنك الحفظ المحلى) للقيام بإجراءات الإستبدال فى البورصة المصرية، وذلك بإرسال تعليمات (سويفت) يتضمن البيانات الأساسية للعملية.

- يقوم بنك الحفظ المحلى بتسليم البورصة مستندات العملية والتي تتضمن السويقت وكشف حساب يوضح سماح رصيد المستثمر بإجراء عملية التحويل، مع تقديم طلب إستبدال متضمناً البيانات الأساسية للعملية، وشيك برسوم خدمات البورصة.
- تقوم البورصة بدراسة العملية وفحص المستندات والموافقة فى حالة استيفاء وسلامة المستندات والإجراءات على إجراء العملية بإصدار إخطار إستبدال (الإصدار) شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية ، وتسليم الإخطار لبنك الحفظ المحلى خلال ٢٤ ساعة من زمن إستلام مستندات العملية كاملة.
- يقوم بنك الحفظ المحلى بتسليم صورة من إخطار البورصة لوكيل العميل وكذلك صورة أخرى إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى مرفقاً به خطاب يوضح أن هذه الكمية تخص بنك الإيداع الدولى حتى تقوم شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى بتحويل الأسهم المحلية من حساب العميل الراغب فى التحويل إلى بنك الحفظ المحلى (لصالح بنك الإيداع الدولى).
- بناء على إخطار إستبدال (الإصدار) والصادر من البورصة المصرية يقوم بنك الإيداع الدولى بإصدار شهادات إيداع دولية جديدة وإيداعها فى حساب يوروكلير (Euroclear) أوكلير ستريم (Clear Stream) أو دى تى سى (DTC) الخاص بوكيل العميل، والذي يقوم بإضافة شهادات الإيداع إلى اسم المستثمر.
- بعد التأكد من إضافة شهادات الإيداع للعميل تقوم شركة السمسرة بإخطار العميل أن الشهادات جاهزة للتداول فى السوق العالمى.

٢- إلغاء شهادات الإيداع مقابل الحصول على الأسهم المحلية المقابلة لها

- يمكن لمالك شهادات الإيداع القيام بإلغاء شهادات الإيداع نظير الحصول على الأسهم المحلية المقابلة لها والمودعة بإسم بنك الإيداع الدولى طرف بنك الحفظ المحلى، وذلك حسب نسبة التحويل بين شهادة الإيداع والأسهم المحلية، عبر الخطوات الآتية:
- يقوم المستثمر الراغب فى إلغاء شهادات الإيداع المملوكة له وتحويلها إلى أسهم محلية بإخطار شركة الوساطة فى الأوراق المالية (وكيله) التى يتعامل معها.
 - يقوم وكيل العميل أى طرف له حساب يوروكلير (Euroclear) أوكلير ستريم

(Clear Stream) أو دي تي سي (DTC) بإخطار بنك الإيداع الدولي بطلب تحويل متضمنا البيانات الأساسية ومنها:

- اسم الورقة المالية .

- كمية الأسهم المحلية والمقابلة لشهادات الإيداع فى حوزة المستثمر .

- اسم أمين الحفظ للمستثمر والذي سيقوم بإستلام إيداع الأسهم المحلية بعد إستبدالها فى حساب المساهم لديه .

- يتم تحويل الأرصدة الورقية لشهادات الإيداع الخاصة به بإسم بنك الإيداع الدولي فى حساب اليورو كلير أو حساب دي تي سي فى الأسواق العالمية .

• بمجرد إستلام بنك الإيداع الدولي رصيد شهادات الإيداع يقوم بإخطار وكيله (بنك الحفظ المحلى) للقيام بإجراءات الإستبدال فى البورصة المصرية، وذلك بإرسال تعليمات (سويفت) يتضمن البيانات الأساسية للعملية .

• يقوم بنك الحفظ المحلى بتسليم البورصة مستندات العملية والتي تتضمن السويفت وكشف حساب يوضح سماح رصيد بنك الإيداع الدولي بإجراء عملية التحويل، مع تقديم طلب إستبدال متضمناً البيانات الأساسية للعملية وشيك برسوم خدمات البورصة .

• تقوم البورصة بدراسة العملية وفحص المستندات والموافقة فى حالة استيفاء وسلامة المستندات والإجراءات على إجراء العملية بإصدار إخطار استبدال (إلغاء) شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية، وتسليم الإخطار لبنك الحفظ المحلى خلال ٢٤ ساعة من زمن استلام مستندات العملية كاملة .

• يقوم بنك الحفظ المحلى بتسليم صورة من إخطار البورصة لوكيل العميل والذي يقوم بدوره بتسليم صورة إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى كى تتحقق من إنتقال الأسهم المحلية من بنك الحفظ وتسجيلها لدى شركة إدارة السجلات التى يتعامل معها لصالح العميل .

• بناءً على إخطار إستبدال (الإلغاء) والصادر من البورصة المصرية، يقوم وكيل العميل بتسليم الأسهم المحلية لصالح شركة إدارة السجلات (أمين الحفظ) والتي تقوم بإضافة الأسهم المحلية إلى حساب المستثمر لديها .

• بعد التأكد من تسجيل الأسهم المحلية لدى شركة إدارة السجلات، تقوم شركة السمسرة بإخطار العميل أن الأسهم جاهزة للتداول فى السوق المحلى .

فرص "الأربيتراج" (Arbitrage)

الميزة الأساسية لتداول سهم واحد في سوقين مختلفين هي القدرة على تحقيق أرباح عن طريق "الأربيتراج" الذي ينشأ عن وجود فروق الأسعار (تباين سعري) بين السوقين محققاً أرباح بدون أى مخاطر. لذا فإن إمكانية التداول فى كلى السوقين يعطى المستثمر فرصة فى أن يستغل السوق الأقوى فى تحقيق مكاسب رأسمالية فى أى وقت مما يتطلب المتابعة المتواصلة لكلى السوقين.

على سبيل المثال

- إذا كان لدى المستثمر أسهم محلية وشهادات إيداع دولية فى نفس الوقت خاصة بشركة مصرية، ويفرض أن السوق المحلى سعره أعلى فى يوم محدد، فسوف يكون لدى المستثمر القدرة على بيع الأسهم فى السوق المحلى، ثم شرائها من سوق شهادات الإيداع الدولية فى نفس الوقت للحفاظ على نفس كمية الأسهم التى يملكها مع الإستفادة من فرق السعر ما بين السوقين.
- كما يمكن له فى حالة إذا لم يكن لديه أسهم محلية أو شهادات إيداع لهذه الشركة أن يقوم بشراء شهادات إيداع من السوق العالمى والقيام بإستبدالها وتحويلها لأسهم محلية لبيعها فى السوق المحلى والإستفادة من فروق الأسعار.
- والجدير بالذكر أن البيع والشراء المستمر للأسهم المحلية وشهادات الإيداع الدولية سيؤدى فى النهاية إلى تقليل فروق السعر بين السوقين (المحلى والدولى) ويعيد التوازن إليها مما يقلل من فرص "الأربيتراج".

شهادات الإيداع المصرية التى تتداول بالبورصات العالمية

تجدر الإشارة إلى أن بعض الشركات المصرية المقيدة لديها شهادات إيداع مدرجة بأسواق رأس المال العالمية وبشكل رئيسى بورصة لندن، ماعدا شركة واحدة (لكح جروب) التى تم قيدها فى بورصة لوكسمبورج (ولا يمنع ذلك من تداولها ببورصة لندن).



أى سؤال أو إستفسار برجاء الإتصال
البورصة: ٤ أ شارع الشرفين وسط المدينة
تليفون: ٣٩٢٦٨٦٥ فاكس: ٣٩٦١٥٠٢ (٢٠٢)
www.egyptse.com

لمزيد من الإستفسار يرجى إرسال تساؤلاتكم على هذا البريد الإلكتروني
webmaster@egyptse.com

يمكنك التجربة الحقيقية للاستثمار فى بورصتى القاهرة والإسكندرية
من خلال برنامج محاكاة البورصة

"STOCK RIDERS"

www.stockriders.com للاشتراك بالبرنامج

لا يعد ما هو وارد بهذه النبذة دعوة للتعامل عن طريق بورصتى القاهرة
والاسكندرية، كما لا تتحمل البورصة أية مسئولية عن إساءة استخدام هذه
المعلومات من قبل أى شخص أو جهة كانت.
وإذ تبذل البورصة جهداً فى أن تكون المعلومات والبيانات فى هذه النبذة
صحيحة وكاملة إلا أنها تخطى مسئوليتها عن أى خطأ أو إغفال قد يوجد به.



المطبوعات التعليمية المتوفرة بالبورصة

- خطوة أولى للاستثمار فى البورصة
- نبذة عن السندات
- نبذة عن صناديق الاستثمار
- نظام فض المنازعات
- نبذة عن حوكمة الشركات
- نبذة عن سماسة الأوراق المالية
- علاقة البورصة بالاقتصاد
- نبذة عن قيد الشركات فى البورصة المصرية
- نبذة عن شهادات الإيداع
- نبذة عن غسيل الأموال





مطبوعات أخرى

- النشرة اليومية
- النشرة الشهرية
- الكتاب السنوي للبورصة
- كتاب الإفصاح الإصدار الإصدار الثالث - يونيو ٢٠٠٦
(الخمسون شركة الأكثر نشاطا)

